



تقرير

الأداء المالي والاقتصادي نصف السنوي للعام 2026م

03	مقدمة
04	الملخص التنفيذي
07	تطورات الأداء الفعلي نصف السنوي والتقديرات المتوقعة للعام 2026م
07	أولاً: تطورات الاقتصاد المحلي وتوقعاته
17	ثانياً: تطورات المالية العامة وتوقعاتها
18	1. تطورات أداء الإيرادات وتوقعات نهاية العام
21	2. تطورات أداء النفقات وتوقعات نهاية العام
27	3. تطورات أداء الدين والتمويل وتوقعات نهاية العام

مقدمة

تصدر وزارة المالية تقرير الأداء المالي والاقتصادي نصف السنوي للعام 2026م في إطار التزامها بتعزيز الشفافية والإفصاح عن تطورات المالية العامة، وإطلاع الجهات المعنية والمهتمين على مستجدات الأداء المالي والاقتصادي؛ بما يعكس نهج الحكومة في تعزيز كفاءة إدارة المالية العامة، وبما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ويستعرض التقرير نتائج الأداء المالي والاقتصادي في النصف الأول من العام 2026م، إلى جانب تحديث للتقديرات المالية وأبرز التطورات في المؤشرات الاقتصادية حتى نهاية العام الحالي في ضوء التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية؛ استنادًا إلى البيانات والمعلومات المتاحة في فترة إعداد التقرير.



المخلص التنفيذي

واصل الاقتصاد السعودي تحقيق نتائج إيجابية خلال النصف الأول من العام 2026م، مدعومًا باستمرار تنفيذ السياسات المالية والإصلاحات الهيكلية، وذلك رغم استمرار حالة عدم اليقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتطورات الجيوسياسية في المنطقة، بما يعكس متانة الأداء الاقتصادي وقدرته على التكيف مع المتغيرات، ويعزز قدرة المملكة على مواصلة مسيرة التنمية وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وانعكس هذا الأداء الإيجابي على عدد من المؤشرات الاقتصادية؛ إذ واصلت الأنشطة غير النفطية تحقيق معدلات نمو إيجابية، بالتزامن مع تحسن مؤشرات سوق العمل وتراجع معدلات البطالة إلى مستويات تاريخية، بما يعكس التقدم المحقق في جهود التنويع الاقتصادي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص، وتحسن جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

وفي الوقت ذاته، حافظ الاقتصاد السعودي على قدرته في مواجهة واحتواء التحديات الخارجية، بما في ذلك التوترات التجارية العالمية والتطورات الجيوسياسية، مستفيدًا من السياسات المالية والاقتصادية التي تستهدف تعزيز الاستدامة المالية ودعم مرونة الاقتصاد في مواجهة المتغيرات.

ويمكن تلخيص تطورات المالية العامة وتوقعاتها والمؤشرات الاقتصادية على الآتي:

- سجّل **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**¹ في النصف الأول من العام 2026م تراجعاً بمعدل 0.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م، وذلك يعود إلى تراجع الأنشطة النفطية بنحو 11.4%، إلا أن الأنشطة غير النفطية ساهمت بالحد من هذا الأثر حيث نمت بنحو 1.8%.
- شهد **الإنفاق الاستهلاكي الخاص** في النصف الأول من العام 2026م نموًا حقيقيًا بمعدل 2.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م. كما سجّل **إجمالي تكوين رأس المال الثابت غير الحكومي** نموًا حقيقيًا بمعدل 1.2% في النصف الأول من العام 2026م مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م.
- تباطأ **معدل التضخم**² إلى 1.8% في النصف الأول من العام 2026م، مقارنة بـ 1.9% خلال الفترة المماثلة من العام 2025م، بما يعكس استقرار معدلات التضخم.
- سجّل **معدل البطالة الإجمالي** في الربع الثاني من العام 2026م حوالي 3.0%، كما حافظ **معدل البطالة بين السعوديين** عند مستوياته المنخفضة تاريخيًا ليصل إلى 6.5% في الربع الثاني من العام 2026م.
- سجّل **القطاع الخارجي** تحسنًا إذ تقلص العجز في الحساب الجاري خلال النصف الأول من العام 2026م بنسبة 67.1% ليصل إلى 20.1 مليار ريال مقارنة بعجز يبلغ 61.0 مليار ريال خلال الفترة المماثلة من العام 2025م، مدعومًا بتحسّن التجارة السلعية، بما يعكس تحسّن القطاع الخارجي.
- كما تُشير التوقعات إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2026م، ووفقًا للتقديرات الأولية فمن المُتوقع أن يتراجع **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** بمعدل 3.6% لعام 2026م، ويُعزى ذلك إلى تراجع أداء الأنشطة النفطية. وفي المقابل من المتوقع أن تواصل **الأنشطة غير النفطية** نموها بمعدل 3.2%.

¹ بحسب البيانات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي بسنة الأساس 2023م، الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

² البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بحسب المنهجية المحدثة للرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة مرجعية 2023م (2023=100).

- ارتفع **إجمالي الإيرادات** بنسبة 6.1% في النصف الأول من العام 2026م مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م ليصل إلى 600 مليار ₪ . حيث سجّلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعًا بحوالي 2.4% في النصف الأول من العام 2026م مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م في ظل استمرار النمو الاقتصادي وتطبيق المبادرات والإصلاحات الهيكلية. ومن المتوقع أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** لعام 2026م حوالي 1,190 مليار ₪ بارتفاع نسبته 3.7% مقارنة بالمعتمد في الميزانية، مع بقاء هذه التوقعات خاضعة للتطورات الاقتصادية والمالية خلال الفترة المتبقية من العام.

- ارتفع **إجمالي النفقات** بنسبة 15.4% في النصف الأول من العام 2026م مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م ليصل إلى 760 مليار ₪ . حيث سجّلت النفقات التشغيلية ارتفاعًا بنسبة 13.4%، كما ارتفعت النفقات الرأسمالية بنسبة 32.4%. ومن المتوقع أن يسجّل **إجمالي النفقات** ارتفاعًا للعام 2026م بنسبة 9.3% عن الميزانية المعتمدة ليصل إلى 1,435 مليار ₪ .

- سجّلت **الميزانية العامة للدولة** عجزًا بنحو 160 مليار ₪ في النصف الأول من العام 2026م مقارنة بعجز بنحو 93 مليار ₪ للفترة المماثلة من العام 2025م، ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية في نهاية العام 2026م نحو 245 مليار ₪ (4.9% من الناتج المحلي الإجمالي).

- بلغت **الاحتياجات التمويلية** في النصف الأول من العام 2026م نحو 183 مليار ₪ لغرض تمويل عجز الميزانية، وسداد أصل الدين، وبذلك بلغ **رصيد الدين العام** في النصف الأول من العام 2026م نحو 1,685 مليار ₪ .

تطورات الأداء الفعلي نصف السنوي والتقديرات المتوقعة للعام 2026م

أولاً: تطورات الاقتصاد المحلي وتوقعاته

أظهر اقتصاد المملكة متانةً ومرونةً في مواجهة التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتطورات الإقليمية في النصف الأول من العام 2026م. وقد تجلّى ذلك في الأداء الإيجابي للمؤشرات والأنشطة الاقتصادية، بما يؤكد نجاح جهود رؤية السعودية 2030 في تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني ورفع قدرته على التكيف مع المتغيرات المختلفة. كما تواصل الحكومة تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص، مما أسهم في نمو الأنشطة غير النفطية لتصبح المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي. وتزامن ذلك مع استمرار استقطاب الاستثمارات النوعية في قطاعات الصناعة والخدمات اللوجستية والتقنية والسياحة، الأمر الذي دعم النمو المستدام، ورفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وعزّز من التقدم نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

- على الرغم من الأحداث الجيوسياسية والتطورات الإقليمية إلا أن الاقتصاد المحلي أثبت قوته ومرونته في مواجهة الصدمات، إذ سجّل **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**³ في النصف الأول من العام 2026م تراجعاً بمعدل 0.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م، وذلك يعود لتراجع **الأنشطة النفطية** بمعدل 11.4%. بينما سجّل **الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية** نموًا بمعدل 1.8% في الفترة نفسها، ليُشكّل ما نسبته 57.3% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ويعكس استمرار الأداء الإيجابي للأنشطة غير النفطية التقدم المستمر للمملكة في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الأنشطة النفطية، وهو ما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

في المقابل، بلغ متوسط **إنتاج البترول** خلال النصف الأول من العام 2026م نحو 8 مليون برميل يوميًا، حيث سجّل انخفاضًا بنسبة 12.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م، نتيجة التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة والتي شملت اضطراب حركة الملاحة البحرية.

³ بحسب البيانات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي بسنة الأساس 2023م، الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

سجل الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي في النصف الأول من العام 2026 نموًا بمعدل 2.7% على أساس سنوي، كما شهدت معظم مؤشرات الاستهلاك الخاص ارتفاعًا في النصف الأول من العام مدفوعًا بارتفاع معدلات التوظيف وتوسيع قاعدة المستهلكين وسهولة الوصول للسلع، حيث حقق **مؤشر نقاط البيع** نموًا إيجابيًا بنسبة 6.1% في النصف الأول من العام 2026 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م، وارتفعت قيمة **مبيعات التجارة الإلكترونية** بـ 36.9% في الفترة نفسها.

إن معدلات الاستهلاك الإيجابية ومستويات معدلات التضخم المستقرة ما هي إلا قراءة لاستقرار الاقتصاد المحلي وقدرته على الصمود أمام الأزمات بالرغم من وجود الأزمة الجيوسياسية في المنطقة وتأثر حركة الملاحة وسلاسل الإمداد العالمية، كذلك يترجم إلى نجاح التدابير والسياسات التي انتهجتها الحكومة في سبيل امتصاص الصدمة الحالية.

من ناحية أخرى، سجل **تكوين رأس المال الثابت للقطاع غير الحكومي** نموًا حقيقيًا بمعدل 1.2% في النصف الأول من العام 2026م مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م. وجاء ذلك انعكاسًا للجهود الرامية في تعزيز البيئة الاستثمارية في المملكة، وامتدادًا لمبادرات وبرامج صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني. إضافةً إلى جهود برامج التحول الوطني والإستراتيجية الوطنية للاستثمار، ليعكس ذلك قوة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز بيئة الأعمال، وتوسيع آفاق الفرص النوعية التي تضمن استمرار مسيرة النمو الاقتصادي. كما سجل متوسط **مؤشر مديري المشتريات** في النصف الأول من العام 2026م نحو 53.1 نقطة، محافظًا على بقائه فوق المستوى المحايد البالغ 50 نقطة، وهو ما يعكس استمرار توسع أنشطة القطاع الخاص غير النفطي وتحسن الثقة في بيئة الأعمال، مما انعكس إيجابًا على الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف؛ على الرغم من حالة عدم اليقين المرتبطة بالتطورات الإقليمية.

تباطأ **معدل التضخم**⁴ من 1.9% في النصف الأول لعام 2025م إلى 1.8% في النصف الأول من العام 2026م، مدفوعًا بانحسار الضغوط التضخمية في قسم

⁴ البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بحسب المنهجية المحدثة للرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة مرجعية 2023م (2023=100).

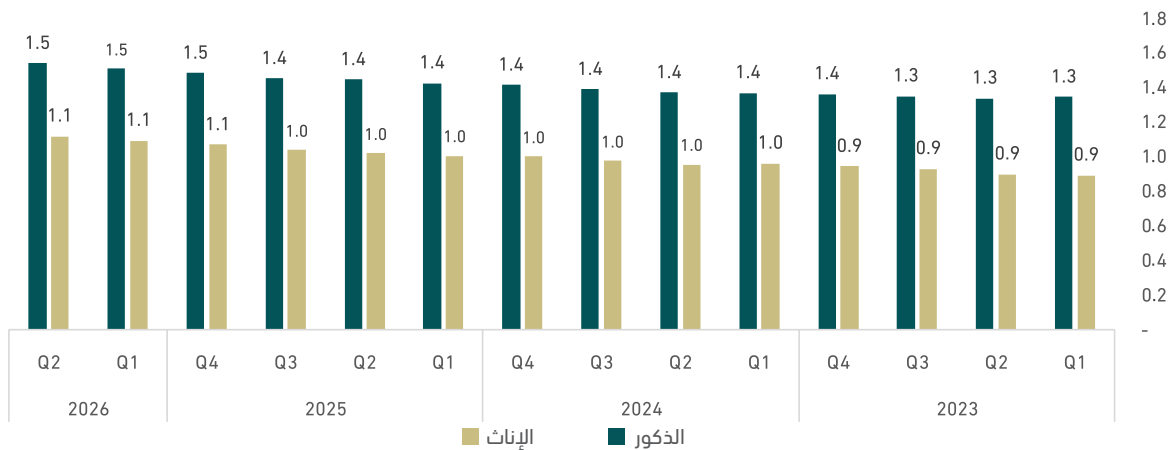
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، حيث تراجع معدل التضخم في القسم من نحو 7.2% إلى 3.9%، بما يعكس أثر السياسات السكنية في الحد من الضغوط التضخمية. كما سجّل **المؤشر العام لأسعار الجملة** في النصف الأول من العام 2026م ارتفاعًا بنسبة 3.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م.

وعلى جانب سوق العمل، انعكس الأداء الإيجابي للاقتصاد المحلي على بيانات سوق العمل⁵، إذ استقر **معدل البطالة بين السعوديين** عند مستوياته المنخفضة تاريخيًا ليصل إلى 6.5% في الربع الثاني من العام 2026م، كما انخفض معدل البطالة الإجمالي إلى 3.0% خلال الفترة نفسها، ليعكس استقرار سوق العمل، واستمراره في التوسع مدعومًا بالمساهمة المستمرة للقطاع الخاص والمشاريع التنموية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وخلق وظائف جديدة في سوق العمل.

وانعكاسًا لهذه الجهود؛ ارتفعت **أعداد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص** بحوالي 190.1 ألف مشتغل في نهاية الربع الثاني من العام 2026م مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م وبمعدل نمو بلغ 7.7% ليصل إجمالي المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص إلى حوالي 2.7 مليون مشتغل. جاء ذلك مدفوعًا بارتفاع أعداد الإناث المشتغلات في القطاع الخاص بمعدل نمو 9.4% مقابل 6.5% للذكور خلال الفترة نفسها، وهو ما يعكس توسيع قطاعات مشاركة المرأة وفتح مجالات وظيفية جديدة.

أعداد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص حسب الجنس

(مليون مشتغل)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

⁵ البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

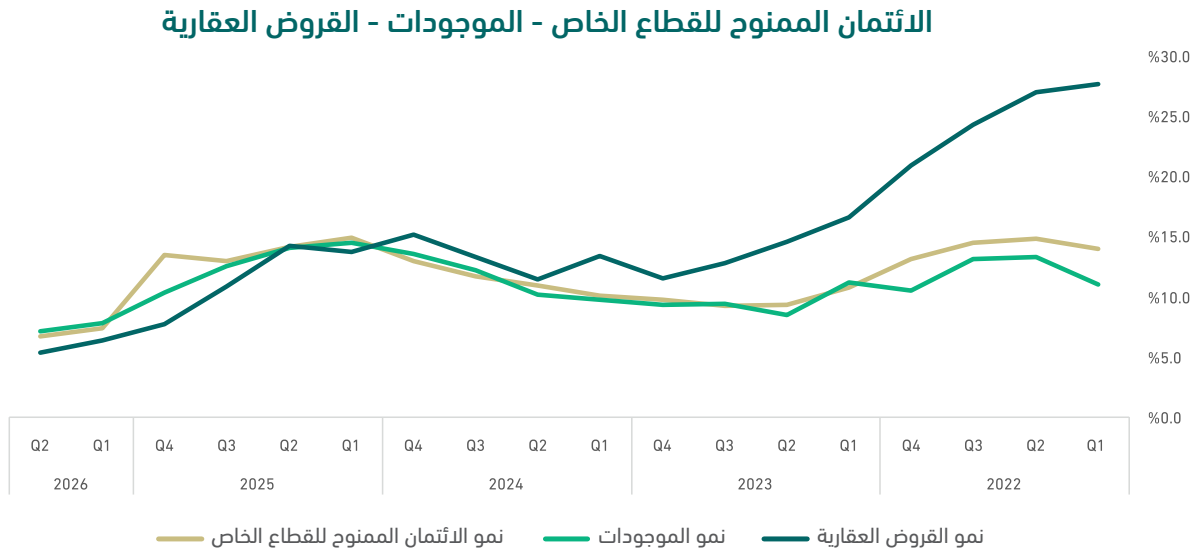
شهد الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعًا بنسبة 6.7% على أساس سنوي، في النصف الأول من العام 2026م، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 3.156 تريليون ر.س. . وبلغ حجم الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نحو 466 مليار ر.س. في الربع الأول من العام 2026م^٦، مسجلاً نموًا سنويًا بنحو 28%، وهو ما يُبرز دور هذا التمويل في دعم التوسع الاقتصادي وتعزيز مستويات الاستثمار والاستهلاك عبر مختلف القطاعات.

سجل القطاع المصرفي نموًا في إجمالي الموجودات في النصف الأول من العام 2026م بمقدار 7.1% ليصل إلى 5.156 تريليون ر.س. مقارنة بنحو 4.8 تريليون ر.س. للفترة المماثلة من العام 2025م، ويعكس هذا النمو متانة النشاط الائتماني للقطاع المصرفي واستمرار التوسع في التمويل الموجّه للقطاع الخاص، بما يُعزز كفاءة تخصيص الموارد المالية ويدعم استدامة النمو الاقتصادي؛ إذ تمثل محفظة القروض ما يزيد عن 66% من إجمالي الموجودات.

شهدت محفظة القروض العقارية نموًا بنسبة 5.3% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2026م لتصل إلى 979 مليار ر.س. ، لتواصل دورها كمحرك رئيس لنمو الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص. ويتركز هذا التمويل تركيزًا رئيسًا في قطاع الأفراد الذي يستحوذ على 75.8% من إجمالي المحفظة بقيمة بلغت 743 مليار ر.س. مسجلاً نموًا بنسبة 3.7%، ويمثل قطاع الشركات 24.2% بقيمة 237 مليار ر.س. وبمعدل نمو 10.8% على أساس سنوي^٦.

^٦ البنك المركزي السعودي - بيانات شهر يوليو 2026م.

ويوضح الرسم البياني الآتي نسب كل من (الموجودات - والائتمان الممنوح للقطاع الخاص - والقروض العقارية) حتى الربع الثاني من العام 2026م:



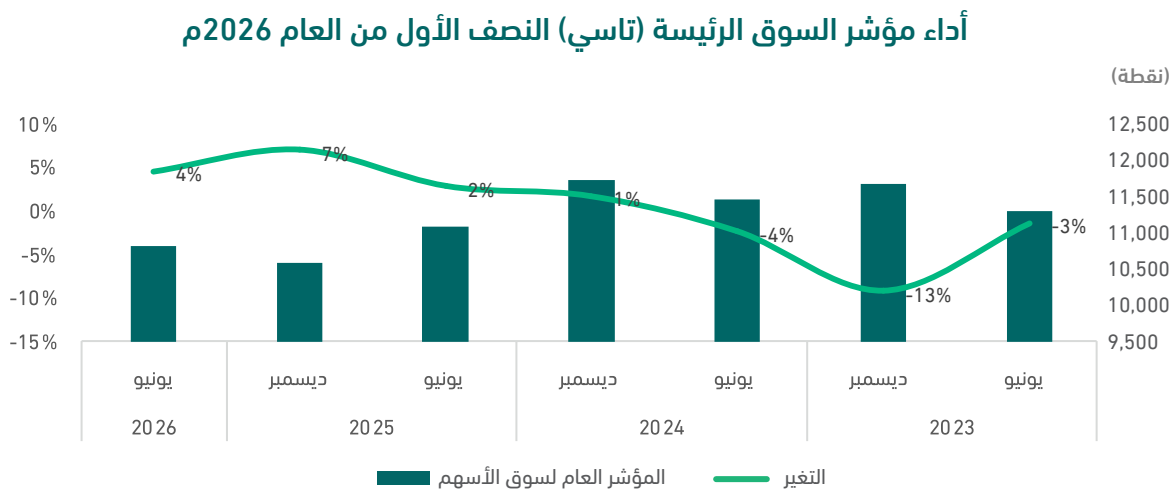
تطورات السوق الرئيسية (تاسي)

أغلق **مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)** تداولاته للنصف الأول من العام 2026م عند مستوى 10,799.92 نقطة، متراجعًا بنسبة 3.3% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م. وشهد المؤشر خلال شهر مارس تراجعًا حادًا بلغ نحو 400 نقطة، في استجابة أولية للتطورات الجيوسياسية الإقليمية. غير أن السوق أظهر مرونة عالية مكّنته من تعويض معظم تلك الخسائر لاحقًا، ليبلغ أعلى مستوياته خلال الفترة عند 11,589.05 نقطة في 15 أبريل 2026م، في إشارة إلى قدرته على احتواء أثر الصدمات الخارجية.

ارتفع عدد الشركات المدرجة في السوق الرئيسية إلى 270 شركة مقارنة بـ 256 شركة للفترة المماثلة. وبلغت نسبة ملكية المستثمرين السعوديين في الأسهم الحرة 85.8%، والأجانب 12.6%، والخليجيين 1.6%، كما تُشكّل فئة المستثمرين غير المؤسسيين (الأفراد) قرابة 41.6% من إجمالي قيم التداول.

الجدير بالذكر أن هيئة السوق المالية طبّقت مشروع الإطار التنظيمي للسماح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بالاستثمار المباشر ابتداءً من 1 فبراير 2026م، وإلغاء قيود "المستثمر الأجنبي المؤهل" واتفاقيات المبادلة لتوسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز السيولة.

ويوضح الرسم البياني الآتي أداء مؤشر السوق الرئيسة (تاسي) في النصف الأول من العام 2026م:

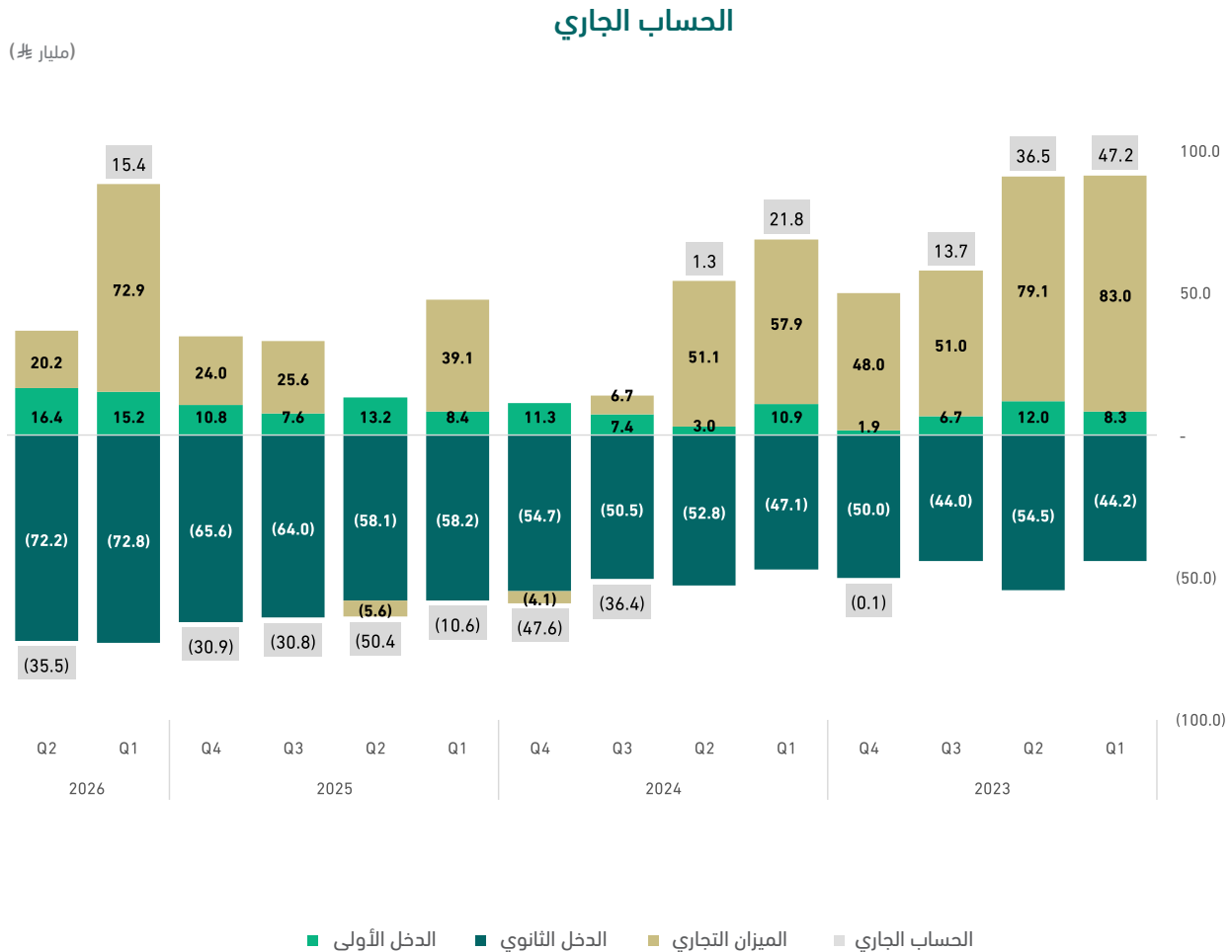


- القطاع الخارجي:

عكست مؤشرات **القطاع الخارجي**⁷ استمرار متانة الاقتصاد السعودي وقدرته على التكيف مع التطورات الإقليمية، إذ تقلص العجز في الحساب الجاري خلال النصف الأول من العام 2026م بنسبة 67.1% ليصل إلى 20.1 مليار ريال مقارنة بعجز بلغ 61.0 مليار ريال في الفترة نفسها من العام 2025م، مدعومًا بتحسّن التجارة السلعية في القطاع الخارجي، واستمر بند السفر في دعم الحساب الجاري، محققًا فائضًا بلغ 31.8 مليار ريال في النصف الأول من العام 2026م، مما يُعزز من تنوع مصادر الفائض ومساهمة صادرات قطاع الخدمات في دعم الحساب الجاري.

⁷ حسب النشرة الإحصائية الشهرية - البنك المركزي السعودي.

ويوضح الرسم البياني الآتي أداء الحساب الجاري:



المصدر: البنك المركزي السعودي

كما واصلت **التجارة الخارجية** تعزيز متانة القطاع الخارجي، حيث حقق الميزان التجاري السلعي فائضاً قدره 154.7 مليار ريال في النصف الأول من العام الحالي 2026م وبنسبة نمو قدرها 53.2% مدفوعاً بارتفاع الصادرات النفطية بنسبة 10.6% في النصف الأول من العام 2026م على أساس سنوي. ويعكس هذا الأداء استمرار متانة التجارة الخارجية للمملكة وقدرتها على دعم القطاع الخارجي، في ظل تنوع مصادر النمو وتعزيز مرونة الصادرات وسلاسل الإمداد، بما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

- القطاع الصناعي والصادرات الصناعية

ونظرًا لأهمية تطوير القطاع الصناعي ودوره المحوري في دعم التنويع الاقتصادي، ضخت الحكومة استثمارات نوعية لتطوير البنية التحتية خلال الفترة السابقة، مما أسهم في ارتفاع أعداد المصانع في المملكة ليصل إلى 13 ألف مصنع وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية في شهر مايو من العام 2026م، في حين تستهدف وزارة الصناعة توسيع القاعدة الصناعية وزيادة عدد المصانع إلى 36 ألف مصنع بحلول العام 2035م. كما بلغ معدل النمو في **نشاط الصناعات التحويلية** (ما عدا تكرير الزيت) بالأسعار الثابتة نسبة 0.8% في النصف الأول من العام 2026م على أساس سنوي. ومن المتوقع أن يواصل **نشاط الصناعات التحويلية** تحقيق نمو إيجابي مدعومًا بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للصناعة، التي تهدف إلى رفع الناتج المحلي الصناعي ليلبلغ نحو 895 مليار ٢٠٢٤ بحلول العام 2030م، إلى جانب مضاعفة قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى 557 مليار ٢٠٢٤ في العام نفسه^٨.

تقديرات المؤشرات الاقتصادية في العام 2026م

أشارت التقديرات الأولية إلى تراجع **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** بنحو 3.6% في نهاية العام 2026م، مقارنة بالمقدّر في ميزانية العام 2026م حيث كان من المتوقع تحقيق نمو إيجابي بحوالي 4.6%. بينما يُتوقع أن يسجل **الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية** للعام 2026م نموًا بنحو 3.2%، ويعود هذا النمو إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وتنمية القطاعات الواعدة، وتحسين بيئة الأعمال بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030.

- دور صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني في دعم النمو وتمكين القطاع الخاص

كما يُتوقع أن يستمر الدور القيادي لصندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني في دعم النمو الاقتصادي؛ حيث يواصل صندوق الاستثمارات العامة توجيه استثماراته نحو القطاعات الإستراتيجية والمشاريع المحفزة للنمو، إلى جانب تعزيز مشاركة القطاع الخاص وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة الاعتماد على السلع والخدمات والقدرات المحلية، بما يدعم نمو الأنشطة غير النفطية ويوفر فرصًا

^٨ الإستراتيجية الوطنية للتصنيع (رؤية 2030).

إضافية للتوظيف. إلى جانب ذلك، تسهم منظومة صندوق التنمية الوطني من خلال التمويل التنموي في تمكين القطاع الخاص ودعم المشاريع والقطاعات ذات الأولوية، بما يعزز النشاط الاستثماري والقدرات الإنتاجية.

وتعزز إستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة المحدثة للفترة 2026-2030 هذا الدور، إذ تمثل انتقالاً من مرحلة النمو والتوسع إلى مرحلة «تحقيق القيمة»، مع التركيز على تعظيم العوائد المالية المستدامة، ورفع كفاءة الاستثمارات، وتعظيم قيمة الأصول الإستراتيجية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص. كما تستهدف الإستراتيجية بناء منظومات اقتصادية محلية متكاملة وتنافسية، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية، بما يدعم التنويع الاقتصادي والنمو المستدام ويتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

- الاستهلاك الخاص ومواسم السياحة كمحركات للنمو

تعكس تقديرات نهاية العام 2026م، استمرار النمو الإيجابي للاستهلاك الخاص، مدعومًا بارتفاع معدلات التوظيف -وبالتالي زيادة دخل الأسر- ومدعومًا أيضاً باستمرار مواسم السياحة والتي جميعها تسهم بتحفيز الإنفاق وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص. كما يتوقع أن تسهم المبادرات السياحية التي تنفذها المملكة في دعم استقطاب السياح الأجانب وتعزيز حضور المملكة كوجهة سياحية، وتسهم في تحقيق مستهدف وزارة السياحة باستقطاب ما يقارب 150 مليون سائح في العام 2030م، ومن جانب آخر، قد تحد التطورات الجيوسياسية إلى حد ما من النمو الإيجابي للاستهلاك الخاص.

- الإسكان والتنمية العقارية

ومن العناصر الداعمة للنمو استمرار تنفيذ **برنامج الإسكان** -أحد برامج رؤية السعودية 2030- بهدف استمرارية تطوير القطاع العقاري واستدامته، حيث سيواصل برنامج الإسكان -خلال المرحلة القادمة- جهوده لرفع نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن إلى نسبة 70% بحلول العام 2030م.

وفي ظل هذه التطورات، يُتَوَقَّع أن يرتفع **مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم)** ليصل إلى حوالي 2.1% كمتوسط لإجمالي العام 2026م.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

توقعات **	ميزانية	فعلي *		
2026	2026	2025	2024	
المؤشرات الاقتصادية				
%3.6-	%4.6	%4.6	%2.7	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
%3.2	%4.3	%5.1	%6.0	نمو الأنشطة غير النفطية
4,978	4,965	4,776	4,703	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار ٩)
%4.2	%4.0	%1.6	%2.9	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
%2.1	%2.0	%2.0	%1.5	التضخم ^٩

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
** توقعات أولية.

^٩ البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بحسب المنهجية المحدثة للرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة مرجعية 2023 م (100=2023).



ثانيًا: تطورات المالية العامة وتوقعاتها

تواصل حكومة المملكة تنفيذ إستراتيجياتها الهادفة للتحوّل الاقتصادي وتعزيز استدامة المالية العامة، وتحقيق المستهدفات التنموية الشاملة، بما يدعم مرونة الاقتصاد ويعزز متانته، وذلك من خلال إدارة المالية العامة بكفاءة، والمحافظة على مستويات مستدامة من الدين العام والاحتياطيات الحكومية.

01 تطورات أداء الإيرادات وتوقعات نهاية العام

سجّل إجمالي الإيرادات الفعلية حتى النصف الأول من العام 2026م حوالي 600 مليار ٢٠٢٦، بارتفاع نسبته 6.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 9.4%، متأثرة بارتفاع أسعار البترول عن الفترة المماثلة وذلك على الرغم من انخفاض مستويات الإنتاج. في المقابل حققت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 2.4% عن الفترة المماثلة نتيجة تحسّن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. كما يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات للعام 2026م حوالي 1,190 مليار ٢٠٢٦ بارتفاع نسبته 7.0% مقارنة بالعام 2025م، وبارتفاع نسبته 3.7% مقارنة بالميزانية المعتمدة، مع مراعاة ما قد تشهده الفترة المتبقية من العام من تطورات اقتصادية ومالية قد تؤثر في مستويات الإيرادات.

وفيما يأتي شرح لأداء أهم بنود الإيرادات الرئيسة وفقاً لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة (GFS 2014):

الضرائب

سجّلت إيرادات الضرائب حتى النصف الأول من العام 2026م نحو 217 مليار ٢٠٢٦ وذلك بارتفاع نسبته 3.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م، نتيجة استمرار التحسن في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، إضافة إلى الجهود والمبادرات التي قامت بها الحكومة لتطوير الإدارة الضريبية. ومن المتوقع أن تسجّل الإيرادات الضريبية للعام 2026م حوالي 399 مليار ٢٠٢٦ بانخفاض نسبته 3.3% عن المقدّر في الميزانية.

وفيما يتعلق **بالضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** فقد بلغت الإيرادات نحو 21 مليار £ للنصف الأول من العام 2026م مرتفعة بنسبة 2.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع إيرادات ضريبة دخل الشركات والمنشآت بنسبة 7.3% لتصل إلى نحو 14.6 مليار £ ، مقارنة بنحو 13.6 مليار £ في النصف الأول من العام 2025م؛ وذلك لتحسّن أداء بعض القطاعات الاقتصادية. ومن المُتَوَقَّع أن تُحَقِّق **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** حوالي 33 مليار £ في نهاية العام مسجلة ارتفاعًا بنسبة 0.3% مقارنة بالمقدّر في الميزانية.

وسجّلت الإيرادات من **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 154 مليار ٤٠٠ للـنصف الأول من العام 2026م، حيث ارتفعت بنسبة 5.2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م؛ ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى الأداء الإيجابي للنشاط الاقتصادي، مثل: ارتفاع الاستهلاك، كما يُتوقع أن يسجّل إجمالي **الضرائب على السلع والخدمات** بنهاية العام نحو 303 مليار ٤٠٠ بانخفاض نسبته 3.3% عن المقدّر في الميزانية.

أما على جانب الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)، فقد بلغت نحو 10 مليار £ للنصف الأول من العام 2026م منخفضة بنسبة 13.0% عن الفترة المماثلة من العام 2025م، ويُتوقع أن تبلغ إيرادات الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية) بنهاية العام نحو 24 مليار £ منخفضة بنسبة 11.5% عن المقدّر في الميزانية.

وسجّلت إيرادات الضرائب الأخرى (منها: الزكاة) في النصف الأول من العام 2026م حوالي 32 مليار ٥٠٠ بارتفاع نسبته 3.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م، ويعود ذلك إلى تحسّن أداء بعض القطاعات الاقتصادية، مثل: قطاع الأنشطة المالية، والتأمين. ومن المُتوقع أن تسجل **الضرائب الأخرى** بنهاية العام نحو 39 مليار ٥٠٠ بارتفاع نسبته 0.9% مقارنة بالمقدّر في الميزانية.

الإيرادات الأخرى

بلغ إجمالي **الإيرادات الأخرى** للنصف الأول من العام 2026م حوالي 383 مليار د.ع. بارتفاع نسبته 7.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي سجّلت حوالي 330 مليار د.ع. حتى النصف الأول من العام 2026م بارتفاع نسبته 9.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م؛ متأثرة بارتفاع أسعار البترول خلال العام الحالي والذي عوّض عن انخفاض الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط أسعار البترول ارتفع بنحو 27.6% إذ بلغ المتوسط نحو 91.7 دولار للبرميل حتى النصف الأول من العام 2026م، مقارنةً بحوالي 71.9 دولار للبرميل خلال الفترة المماثلة من العام 2025م. كما بلغ متوسط الإنتاج حوالي 8 مليون برميل يوميًا حتى النصف الأول من العام 2026م مقارنةً بحوالي 9 مليون برميل يوميًا للفترة المماثلة من العام 2025م. ومن المتوقع أن تبلغ **الإيرادات الأخرى** للعام 2026م حوالي 791 مليار د.ع. بارتفاع نسبته 7.6% مقارنةً بالمقدّر في الميزانية.

02 تطورات أداء النفقات وتوقعات نهاية العام

بلغ إجمالي النفقات حتى النصف الأول من العام 2026م نحو 760 مليار ريال، بارتفاع نسبته 15.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م؛ حيث ارتفعت النفقات الرأسمالية بنسبة 32.4% وارتفعت النفقات التشغيلية بنسبة 13.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م. كما سجلت نسبة الإنفاق حتى النصف الأول 57.9% من إجمالي الميزانية المعتمدة.

ومن المتوقع أن يسجل إجمالي النفقات ارتفاعاً للعام 2026م بنسبة 9.3% عن الميزانية المعتمدة ليصل إلى 1,435 مليار ريال، نتيجة مواصلة الحكومة لتنفيذ البرامج والمبادرات ضمن المرحلة الثالثة من رؤية السعودية 2030، التي تُركّز على تعظيم الأثر وتسريع تحقيق المستهدفات، إلى جانب مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الهادفة إلى تعزيز تنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية القطاعات الواعدة. كما تستمر الجهود في تحسين بيئة الأعمال، ودعم الصادرات، وتوسيع نطاق استثمارات القطاع الخاص وتنويعها، بما يعزز دوره كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي. ويتزامن ذلك مع مواصلة تطوير الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وتعزيز كفاءة منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، مع المحافظة على الاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل.

النفقات التشغيلية

بلغ إجمالي النفقات التشغيلية حتى النصف الأول من العام 2026م نحو 670 مليار ريال، بارتفاع نسبته 13.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع باب تعويضات العاملين بنسبة 3.1% مدفوعاً بأثر العلاوة السنوية،

بالإضافة إلى ارتفاع الإنفاق على باب **السلع والخدمات** بنسبة 24.7%؛ ويُعزى هذا الارتفاع إلى تقديم شراء الأدوية والمستلزمات الصحية الأخرى خلال النصف الأول من العام، إضافة إلى نفقات تحوّل بعض التجمعات الصحية إلى شركة الصحة القابضة. كما سجّل باب **نفقات التمويل** في النصف الأول من العام 2026م ارتفاعاً بنسبة 19.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م؛ نتيجة زيادة حجم محفظة الدين. بالإضافة إلى ارتفاع باب **الإعانات** بنسبة 117.2%؛ نتيجة تقديم صرف بعض الدفعات لتعويض شركات الخدمات العامة خلال النصف الأول من العام. وفي السياق ذاته، شهد باب **المنافع الاجتماعية** ارتفاعاً بنسبة 5.6%، نتيجة ارتفاع إيرادات الزكاة بالإضافة إلى الارتفاع في دعم إيصال المرافق والخدمات العامة في مشاريع الإسكان، يأتي ذلك نتيجة لاستمرار الجهود الحثيثة في تعزيز كفاءة المنظومة الاجتماعية. كما شهد باب **المنح** ارتفاعاً بنسبة 218.9%، وذلك انعكاساً لالتزام المملكة بدعم التعاون الدولي والاستجابة للاحتياجات الإنسانية والتنموية.

وفي ضوء تطورات الأداء الفعلي، من المتوقع أن تبلغ **النفقات التشغيلية** بنهاية العام حوالي 1,258 مليار **ر.س.**، مرتفعة عن الميزانية المعتمدة بنسبة 9.3%. ونتيجة لما تشهده المنطقة من تطورات جيوسياسية وتوترات، يُتوقع ارتفاع الإنفاق على باب **الإعانات** بنسبة 80.1% مدفوعاً بارتفاع الإنفاق على الخزن والأمن الغذائي، والدعم المقدم لشركات الخدمات العامة بما يدعم استمرارية توفير الخدمات الأساسية. كما يتوقع ارتفاع باب **المنافع الاجتماعية** بنسبة 7.1%؛ ويأتي ذلك لاستمرار الحكومة في دعم الفئات المستفيدة من الدعم، ودعم نفقات العلاج في المستشفيات داخل المملكة. ومن المتوقع ارتفاع باب **السلع والخدمات** بنسبة تصل إلى 27.6%؛ يُعزى ذلك إلى تحول بعض التجمعات الصحية إلى شركة الصحة القابضة، بالإضافة إلى ارتفاع الصرف على النفقات الطبية، وارتفاع نفقات الخدمات العامة والصيانة والتشغيل. وعلى جانب **باب المصروفات الأخرى** يتوقع ارتفاع الباب بنسبة 8.6% وذلك في ظل عدد من العوامل، والتي منها أثر تمديد مبادرة إعادة مبالغ الرسوم الحكومية المدفوعة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

النفقات الرأسمالية

بلغ إجمالي **النفقات الرأسمالية** في النصف الأول من العام 2026م نحو 90 مليار **ر.س.**، بارتفاع نسبته 32.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م؛

ويُعزى ذلك إلى مواصلة تنفيذ المشروعات الوطنية ذات الأولوية، بما يسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، ويدعم تحقيق مستهدفات التنمية الوطنية، والارتقاء بجودة الحياة. ومن أبرز هذه المشروعات: مشروع القدية الذي يواصل مراحل التطوير عقب تدشين المرحلة الأولى في ديسمبر 2025م، إلى جانب استمرار الأعمال في حديقة الملك سلمان، ومشروع الرياض الخضراء، إضافة إلى استكمال تطوير محاور الطرق الدائرية الرئيسة بمدينة الرياض، إضافة إلى تطوير الملاعب الرياضية في المملكة، كما واصل الإنفاق الرأسمالي في دعم تنفيذ الإستراتيجيات والبرامج الوطنية، بما في ذلك الإستراتيجية الوطنية للمياه، والإستراتيجية الوطنية للصناعة، وبرنامج التحول الوطني، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وبرنامج جودة الحياة، بما يعزز كفاءة تخصيص الموارد، ويدعم تطوير البنية التحتية والخدمات العامة، ويسهم في تنمية القطاعات غير النفطية، وتعزيز استدامة النمو الاقتصادي، تماشيًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي **النفقات الرأسمالية** بنهاية العام 2026م إلى نحو 177 مليار **ر.س**، مرتفعًا عن الميزانية المعتمدة بنسبة 9.2%؛ ويأتي ذلك في إطار مواصلة الإنفاق على المشاريع ذات الأولوية، واستكمال تنفيذ المشاريع القائمة، بما يدعم تطوير البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي، مع رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي وتعظيم أثره الاقتصادي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، ومن أبرز المشاريع: مشروع البحر الأحمر، وتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي، ومشاريع الخزن الإستراتيجي للمياه، ومشاريع السكك الحديدية.

الإنفاق على مستوى القطاعات

على جانب الأداء الفعلي للنفقات على مستوى القطاعات، سجّل الإنفاق عليها ارتفاعًا في النصف الأول من العام 2026م بنسبة 15.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م، حيث شهد الإنفاق على **قطاع البنود العامة** ارتفاعًا بنسبة 43.8% ليصل إلى 129 مليار **ر.س**؛ نتيجة تقديم صرف بعض الدفعات لتعويض شركات الخدمات العامة في النصف الأول من العام 2026م، وارتفاع نفقات التمويل نظرًا لارتفاع حجم محفظة الدين العام، إضافة إلى استمرار الصرف على مشروع القدية الذي واصل

مراحل التطوير عقب تدشين المرحلة الأولى في ديسمبر 2025م. ويأتي ذلك في إطار استمرار دعم استدامة الخدمات الأساسية، وتعزيز كفاءة إدارة الالتزامات المالية، بما يدعم الاستقرار المالي واستمرارية تنفيذ الأولويات التنموية.

وسجل الإنفاق على **قطاع الموارد الاقتصادية** ارتفاعاً بنسبة 23.6%، ليصل إلى 56 مليار ٢٠٢٤؛ نتيجة الصرف على اتفاقيات القطاع الخاص للمياه ومحطات الصرف الصحي، إضافة إلى دعم المحروقات المخصص للآلات والمعدات والمحطات، ويعكس ذلك استمرار عمل الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز كفاءة الخدمات الأساسية.

كما ارتفع الإنفاق على **قطاع التجهيزات الأساسية والنقل** بنسبة 21.0% ليصل إلى 22 مليار ٢٠٢٤؛ ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الصرف على إنشاءات المطارات الداخلية ومحطات وشبكات الاتصالات لرفع جودة النطاق العريض في المناطق الحضرية وفي جميع مناطق المملكة، دعماً لتطوير البنية التحتية وتعزيز كفاءة منظومة النقل والخدمات اللوجستية.

وارتفع الإنفاق على **قطاع الإدارة العامة** بنسبة 15.2% ليصل إلى 34 مليار ٢٠٢٤؛ نتيجة ارتفاع النفقات الاعتيادية لعدد من الجهات الحكومية بما يشمل النفقات الإدارية ونفقات الخدمات العامة، ويعكس ذلك استمرار جهود رفع كفاءة الأداء الحكومي وتحسين جودة الخدمات العامة.

وسجل الإنفاق على **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** ارتفاعاً بنسبة 9.5% ليصل إلى 171 مليار ٢٠٢٤؛ نتيجة تقديم شراء الأدوية والمستلزمات الصحية الأخرى في النصف الأول من العام 2026م، إضافة إلى استمرار الحكومة في تعزيز كفاءة منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، بما يوضح استمرار تطوير خدمات الرعاية الصحية وتعزيز المنظومة الاجتماعية.

وشهد الإنفاق على **قطاع الخدمات البلدية** ارتفاعاً في الصرف بنسبة 7.2% ليصل إلى 46 مليار ٢٠٢٤؛ ويُعزى ذلك إلى مشروع حديقة الملك سلمان، ومشروع تطوير محاور الطرق الدائرية والرئيسية بمدينة الرياض، ومشروع الرياض الخضراء، دعماً لتطوير البيئة الحضرية والارتقاء بجودة الحياة.

وارتفع الإنفاق على **القطاع العسكري** بنسبة 12% ليصل إلى نحو 125 مليار جنيه، كما ارتفع الإنفاق على **قطاع الأمن والمناطق الإدارية** بنسبة 9.8% ليصل إلى نحو 67 مليار جنيه.

وفيما يتعلق بجانب توقعات النفقات للعام 2026م، فمن المتوقع أن يسجل الصرف على **قطاع البنود العامة** نحو 265 مليار جنيه بارتفاع تبلغ نسبته 12.2% عن المعتمد في الميزانية؛ نتيجة لتسريع الإنفاق على بعض المشاريع الكبرى، إضافة إلى دعم وتحفيز القطاع الخاص، ودعم شركات الخدمات العامة.

ومن المتوقع أن تكون نسبة الصرف في قطاع **الصحة والتنمية الاجتماعية** مرتفعة بنحو 13.8% عن المعتمد في الميزانية لتصل إلى 295 مليار جنيه؛ وذلك نتيجة دعم وتعزيز الحماية الاجتماعية للفئات المستحقة، بالإضافة إلى نفقات الترتيبات المرشحة للتجمعات الصحية، وارتفاع النفقات الطبية.

ويتوقع ارتفاع الصرف على قطاع الخدمات البلدية ليصل إلى 85 مليار جنيه بنسبة 18.3% نتيجة الدعم المقدم لصيانة وتشغيل قطار الرياض، ونزع الملكيات بما يسهم في تحقيق المصلحة العامة، بالإضافة إلى الدعم المستمر في زيادة دعم تملك المواطنين المسكن الأول من خلال برنامج الإسكان التنموي النسخة الثانية، وتحفيز تطوير المنتجات السكنية من خلال دعم الشراكات والاستثمار مع القطاع الخاص.

ومن المتوقع أن يسجل قطاع الموارد الاقتصادية ارتفاعاً بنسبة 10.9% ليصل إلى 102 مليار جنيه نتيجة للدعم المقدم لتنفيذ مشاريع البنية التحتية لعدد من مشاريع المياه ومشاريع الصرف الصحي، والحزمة الأولى لمشاريع الخزن الإستراتيجي للمياه، بالإضافة إلى دعم الخزن والأمن الغذائي.

كما يتوقع ارتفاع الصرف على **قطاع الإدارة العامة** حتى نهاية العام ليصل إلى 59 مليار جنيه بنسبة 3.5% عن الميزانية المعتمدة نتيجة ارتفاع النفقات الإدارية ونفقات الخدمات العامة.

كما من المتوقع ارتفاع الإنفاق على كل من قطاع التجهيزات الأساسية والنقل، والقطاع العسكري وقطاع الأمن والمناطق الإدارية بنسبة 18.1%، و6.8% و2.3% على التوالي.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ل.م. ما لم يذكر غير ذلك)

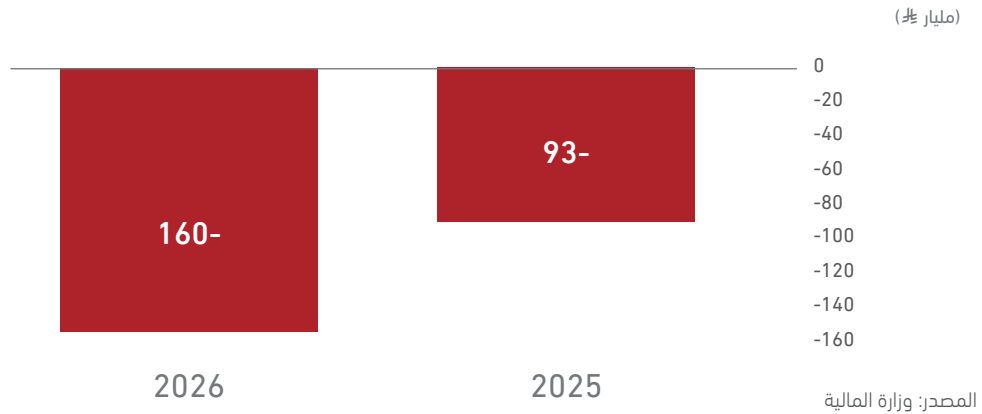
القطاع	الميزانية المعتمدة 2026م	المنصرف الفعلي للنصف الأول 2026م	نسبة المنصرف من الميزانية	توقعات 2026م	نسبة التغير % (الميزانية المعتمدة 2026م - توقعات 2026م)	المنصرف الفعلي للنصف الأول 2025م	نسبة التغير % (المنصرف الفعلي للنصف الأول 2025م - المنصرف الفعلي للنصف الأول 2026م)
الإدارة العامة	57	34	59.8%	59	3.5%	30	15.2%
العسكري	240	125	51.9%	256	6.8%	111	12.0%
الأمن والمناطق الإدارية	120	67	55.6%	123	2.3%	61	9.8%
الخدمات البلدية	72	46	64.4%	85	18.3%	43	7.2%
التعليم	202	110	54.4%	209	3.6%	104	5.4%
الصحة والتنمية الاجتماعية	259	171	65.8%	295	13.8%	156	9.5%
الموارد الاقتصادية	92	56	61.4%	102	10.9%	46	23.6%
التجهيزات الأساسية والنقل	35	22	64.6%	41	18.1%	19	21.0%
البنود العامة	236	129	54.6%	265	12.2%	90	43.8%
المجموع	1,313	760	57.9%	1,435	9.3%	658	15.4%

المصدر: وزارة المالية
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

03 تطورات أداء الدين والتمويل وتوقعات نهاية العام

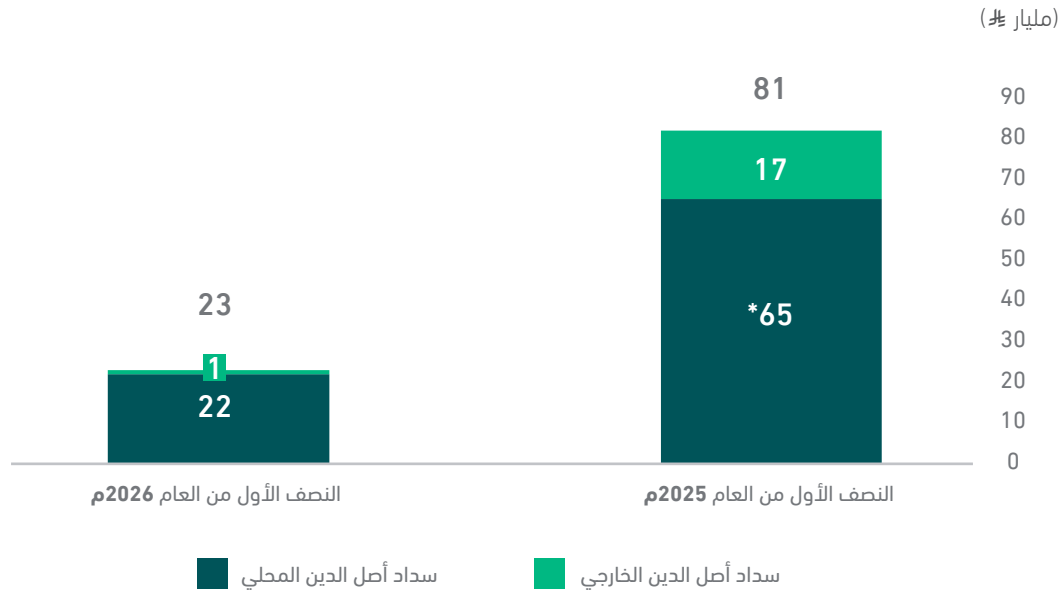
سجّلت **الميزانية عجزًا** في النصف الأول من العام 2026م بنحو 160 مليار ريال مقارنة بعجز بلغ نحو 93 مليار ريال للفترة المماثلة من العام 2025م؛ إذ يعكس تسريع تنفيذ بعض أوجه الإنفاق المرتبط بتنفيذ المشاريع والبرامج ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي في بداية العام، ويأتي ذلك ضمن الإدارة الفعّالة للسيولة المالية خلال العام، وبهدف تنظيم التدفقات النقدية وضمان تلبية الالتزامات الحكومية في مواعيدها. كما يأتي هذا العجز نتيجة لاستمرار الإنفاق الموجّه والمعاكس للدورة الاقتصادية نحو البرامج والمبادرات التي تستهدف تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار وتسريع وتيرة التحول الاقتصادي بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

عجز الميزانية بنهاية النصف الأول من العام 2026م مقارنة بالفترة نفسها من العام 2025م



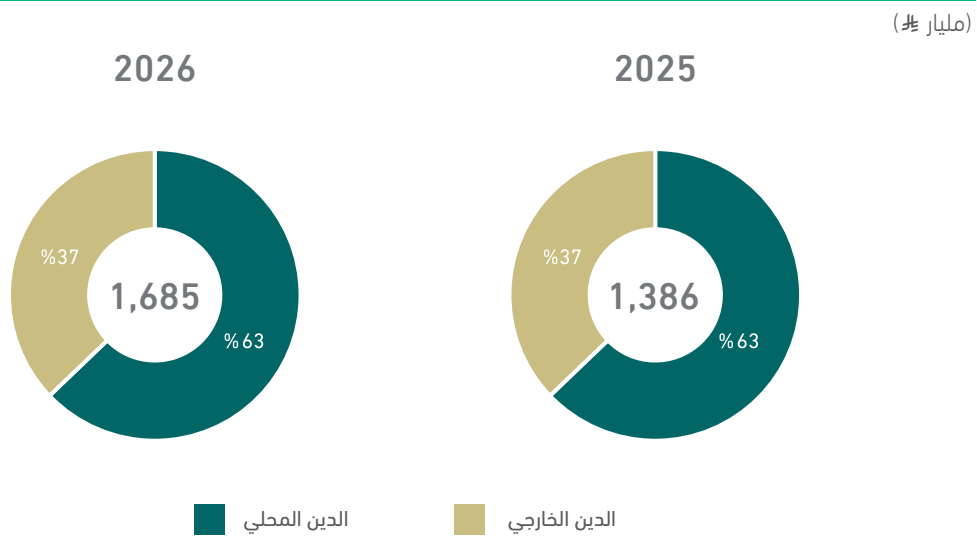
وبلغت **عمليات التمويل الحكومية** شاملة عمليات التمويل الحكومي البديل في النصف الأول من العام 2026م نحو 189 مليار ريال، منها عمليات تمويل محلية بلغت قيمتها نحو 139 مليار ريال، وعمليات تمويل خارجية بلغت قيمتها نحو 50 مليار ريال، وبلغ إجمالي **سداد أصل الدين** في النصف الأول من العام 2026م نحو 23 مليار ريال، منه سداد أصل الدين المحلي بنحو 22 مليار ريال، فيما بلغ سداد أصل الدين الخارجي نحو 1 مليار ريال. وبذلك بلغ **رصيد الدين العام** بنهاية النصف الأول من العام 2026م نحو 1,685 مليار ريال في حين بلغ رصيد الدين العام في الفترة المماثلة من العام 2025م نحو 1,386 مليار ريال.

سداد أصل الدين للنصف الأول من العام 2026م مقارنة بالنصف الأول من العام 2025م



* تشمل على عملية شراء مبكر لجزء من استحقاقات الدين القائمة للأعوام 2025م، 2026م، 2027م، 2028م، 2029م بنحو 60 مليار ريال.

رصيد الدين العام بنهاية النصف الأول من العام 2026م مقارنة بالفترة نفسها من العام 2025م



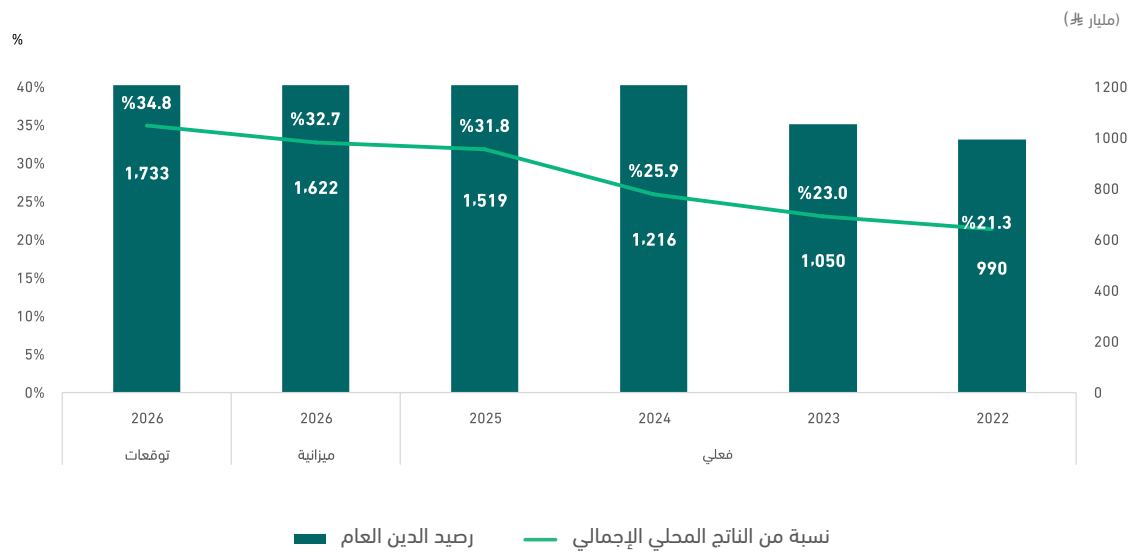
وعلى الرغم من التقلبات في الأسواق العالمية والتطورات الجيوسياسية ارتفع متوسط معدل التكلفة على الإصدارات العامة المحلية والخارجية التي أصدرت في النصف الأول من العام 2026م بشكل طفيف إلى حوالي 5.2%، مقارنة بمتوسط معدل التكلفة على الإصدارات العامة المحلية والخارجية التي أصدرت في الفترة المماثلة من العام 2025م عند حوالي 5.1%.

تتمتع المالية العامة في المملكة بمرونة عالية مكّنتها من الاستجابة للتطورات الاقتصادية والمالية محليًا وعالميًا، بما في ذلك التحديات والتطورات الجيوسياسية، مع الحفاظ على الاستدامة المالية ودعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 من خلال الاستمرار في تمويل البرامج والمشاريع التنموية وتعزيز جهود التنويع الاقتصادي، وستستثمر الحكومة حيّزها المالي لتعزيز جهود التنويع الاقتصادي، إذ تشير التقديرات المحدثّة لميزانية العام 2026م إلى تحقيق **عجز في الميزانية** بنحو 245 مليار ريال (4.9% من الناتج المحلي الإجمالي)؛ وذلك بسبب تسريع وتيرة الإنفاق على البرامج والمشاريع التنموية والاجتماعية. وعليه؛ بادرت الحكومة بشكل استباقي بتنفيذ عمليات تمويلية إضافية عبر قنوات التمويل الخاصة، كما ستستمر الحكومة في عملية الاقتراض لتلبية الاحتياجات التمويلية المتوقعة لعام 2026م، من خلال التركيز على قنوات الأسواق المحلية والخاصة لمواصلة دعم أولويات الإنفاق وتلبية احتياجات التمويل والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق. وبذلك من المُتوقع أن يبلغ **رصيد الدين العام** بنهاية العام 2026م نحو 1,733 مليار ريال (34.8% من الناتج المحلي الإجمالي).

وبلغ **رصيد الاحتياطيات الحكومية** لدى البنك المركزي السعودي بنهاية النصف الأول من العام 2026م نحو 399 مليار ريال مقارنة بنحو 397 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام 2025م. كما تستهدف السياسة المالية المحافظة على المركز المالي وتحقيق الاستدامة المالية عبر الحفاظ على مستويات معتبرة من الاحتياطيات الحكومية؛ ومن المتوقع الحفاظ على **رصيد الاحتياطيات الحكومية** بنهاية العام 2026م عند حوالي 399 مليار ريال.

ويوضح الشكل البياني الآتي تطورات حجم الدين العام الفعلية للأعوام 2022-2025م والمتوقعة لعام 2026م مقارنة بتقديرات الميزانية:

تطورات حجم الدين العام للأعوام 2022م - 2026م



المصدر: وزارة المالية

ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية المحدثة والناتج المحلي الإجمالي لعام 2026م بحسب تقديرات الميزانية المحدثة.

تطورات أداء المالية العامة (نصف السنوي)

(مليار ١٠٠ مالم يذكر غير ذلك)

التغير السنوي	يناير - يونيو 2026	يناير - يونيو 2025	
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	600	565	6.1%
الضرائب	217	209	3.6%
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	21	20	2.4%
الضرائب على السلع والخدمات	154	147	5.2%
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	10	12	13.0%-
ضرائب أخرى	32	31	3.7%
الإيرادات الأخرى	383	356	7.6%
النفقات			
إجمالي النفقات	760	658	15.4%
المصروفات (النفقات التشغيلية)	670	591	13.4%
تعويضات العاملين	295	286	3.1%
السلع والخدمات	172	138	24.7%
نفقات التمويل	29	24	19.6%
الإعانات	31	14	117.2%
المنح	2	1	218.9%
المنافع الاجتماعية	74	70	5.6%
مصروفات أخرى	67	57	16.6%
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	90	68	32.4%
عجز/فائض الميزانية			
عجز/فائض الميزانية	-160	-93	-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	-3.2%	-2.0%	-
الدين والأصول			
الدين العام	1,685	1,386	21.5%
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	33.8%	29.0%	-
الاحتياطيات الحكومية	399	397	-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	8.0%	8.3%	-

المصدر: وزارة المالية

* الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025م وفقاً للبيانات الفعلية المحدثة المادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي للعام 2026م بحسب التوقعات المحدثة.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ملخص الأداء المالي المتوقع لعام 2026م

(مليار ٢٠٠٠ مالم يذكر غير ذلك)

التغير (ميزانية- توقعات)	توقعات* 2026	ميزانية 2026	فعلي 2025	
الإيرادات				
	1,190	1,147	1,112	إجمالي الإيرادات
3.7%	399	412	389	الضرائب
0.3%	33	33	34	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
3.3%	303	314	294	الضرائب على السلع والخدمات
11.5%	24	28	24	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
0.9%	39	39	36	ضرائب أخرى
7.6%	791	735	723	الإيرادات الأخرى
النفقات				
	1,435	1,313	1,388	إجمالي النفقات
9.3%	1,258	1,151	1,220	المصروفات (النفقات التشغيلية)
0.0%	584	584	575	تعويضات العاملين
27.6%	315	247	316	السلع والخدمات
1.5%	63	64	54	نفقات التمويل
80.1%	54	30	36	الإعانات
26.4%	4	5	5	المنح
7.1%	106	99	99	المنافع الاجتماعية
8.6%	132	121	134	مصروفات أخرى
9.2%	177	162	169	الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)
عجز / فائض الميزانية				
-	245-	165-	277-	عجز/ فائض الميزانية
	4.9%	3.3%	5.8%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*
الدين والأصول				
	1,733	1,622	1,519	الدين العام
	34.8%	32.7%	31.8%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*
	399	390	399	الاحتياطيات الحكومية
	8.0%	7.9%	8.4%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*

المصدر: وزارة المالية

* الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025م وفقاً للبيانات الفعلية المحدثة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي

للعام 2026م بحسب التوقعات المحدثة.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية



وزارة المالية
Ministry of Finance